

الشباب بدمج رحلة التعليم

للاستاذ إبراهيم القطري

أصبح البحث في مصير الشباب المتعلمين من الدراسات الاجتماعية الهامة التي عنت بها الدول في السنوات الأخيرة .

فقد قرر مجلس عصبة الأمم في سنة ١٩٣٦ أن يلتفت نظر الدول حتى غير الممثلة فيه إلى هذا الموضوع الدقيق لتتخذ الوسائل الفعالة وتشترك في التدابير الدولية ، كما أنه ناط بالمعهد الدولي للتعاون الفكري متابعة الأبحاث ، ثم تلت ذلك مؤتمرات قامت بدراسة كثير من البيانات والاقترحات التي تقدمت بها الدول المختلفة .

وقد سلكت الدول الغربية طريقا قديما ازاء هذه الظاهرة الاجتماعية ، فتشكلت فيها إما مؤتمرات محلية كإنجلترا أو بلجان خاصة كرومانيا أو إدارات كفرنسا والسويد وألمانيا وبلجيكا يطلق عليها مكاتب الاحصاءات الجامعية (Bureaux Universitaires Statistiques) أو إدارات الاستعلامات (Services des renseignements) وذلك لدراسة كل ما يحيط بالموضوع دراسة مفصلة حتى تتخذ الوسائل على ضوء هذه الدراسة . وقد قامت هذه الدول بعمل احصائيات عن حملة الشهادات الدراسية المختلفة من عين منهم ومن لم يُعَيَّن وعدد طلاب الفرق النهائية وعدد الوظائف التي تشغل عادة كل عام ، بل قامت بعض مكاتب الاحصاء الجامعية في سويسرا بدراسات فردية لخريجي الجامعات والمعاهد الفنية .

ذلك لأن الإحصاء أصبح من مقومات العلم الحديث ، وخير وسيلة للوقوف على حقيقة المسائل الاجتماعية . وقد كانت الإدارات المشار إليها تتعاون في بحثها مع مراكز الأبحاث البيداغوجية والعلمية والاقتصادية لتحقيق الأغراض الآتية :

- ١ - معرفة مدى حاجة ميادين الأعمال المختلفة الى الشباب المتعلمين .
- ٢ - أن يقف أصحاب الأعمال على عدد وأنواع المؤهلات التي يحتاجون إليها في مزاولة أعمالهم .
- ٣ - أن تتمشى نظم التعليم من حيث النوع والعدد وفق ما تتطلبه ميادين الأعمال فيتوازن العرض والطلب ويوجه الشباب الى المهن التي تفقر الى جهودهم وينصرفوا عن غيرها

وقد قامت هذه الإدارات لتخفيف وطأة البطالة بين المعلمين بما يأتي :

- ١ - تقديمهم الى أصحاب الأعمال .
- ٢ - وضع نظام للتأمين ضد البطالة .
- ٣ - وضع نظام لتمرين المتخرجين حديثا لاستكمال ما فاتهم أثناء دراستهم وقد شمل نظام التمرين في فرنسا طلاب الفرق النهائية بالمعاهد العليا أو الفنية .
- ٤ - تقديم الاقتراحات التي تستخلصها على ضوء احصائياتها وأبحاثها .

وقد شعرنا في مصر بازدياد المعلمين في السنوات الأخيرة فبينما كان عدد العاطلين في سنة ١٩٣٠ على التوالي ٢٥ من كلية الآداب و ١٥٥ بكالوريا و ٦٢ تجارة متوسطة و ٣٨ زراعة متوسطة و ١٢٠ فنون وصناعات نجد أنه في سنة ١٩٣٥ ظهرت أولا بوادر العطلة في الهندسة فكان العاطلون ١٦ طالبا وفي الزراعة ٧ وفي التجارة ٩٥ وزاد عدد عاطلي كلية الآداب والفنون والصناعات الى الضعف ، والتجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة الى خمسة أمثالهم ، وبكالوريا الى عشرة أمثالهم ، بينما ظلت كليات العلوم والطب وطب الأسنان والصيدلة بلا عاطلين .

ومن الغريب أننا لو تصفحنا عدد المشتغلين في المدة ما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٥ لتيين لنا أن وظائف الحكومة استوعبت كثيرا منهم ، فقد التحق بها ١٠٩٧ بينما من اشتغلوا في الأعمال الحرة ٨٦ ومن التحقوا بمصالح أخرى ٧٧٩ وأولئك من نخرى الهندسة ودار العلوم والطب البيطري والزراعة العليا والتجارة العليا والمعلمين العليا ومعهد التربية .

وكذلك بالنسبة لكليات الجامعة فقد وظف منهم ٨٣٠ و ٣١ و ٥٧٥ وبالنسبة لخرى المدارس الفنية والخصوصية ١١٢٣ و ٣٤٧ و ٥٠٦ على التوالي في الحكومة وفي الأعمال الحرة وفي المصالح الأخرى ، غير أنه يرجح أن تكون نسبة المشتغلين في وظائف الحكومة بعد سنة ١٩٣٥ أقل من ذي قبل ، نظرا الى تضخم عدد المتخرجين السريع وإلى ضيق نطاق الوظائف الحكومية .

لذلك يجب توجيه أكبر الجهود لفسح الطريق أمام الشبان في المنشآت الحرة ، وهذه المنشآت منتشرة في البلاد بكثرة فائقة ، فقد بلغ عدد الشركات المتنوعة وفقا لتسجيلها تجاريا لغاية سنة ١٩٣٦ ، ٣٣٢١ ولا شك في زيادة هذا العدد فيما بعد ، وأقوى دليل على ذلك أن الشركات المساهمة المصرية التي أنشئت في سنة ١٩٣٦ بلغت ١١ شركة وصلت الى ٢٢ في سنة ١٩٣٧ وإلى ٢٦ في سنة ١٩٣٨

وعلى ذلك فاستخدام الشبان المتعلمين في المنشآت الحرة ضرورة اجتماعية حتمها التطور الاجتماعي ولا مفر من التسليم بها والأخذ بمساريتها بأوسع ما تحتمله الطاقة ، لأن مساهمتها ضرورة ملحة للشبان المتعلمين وفائدة لأرباب الأعمال . وكل ما تبديه الحكومة في شتى المناسبات سواء بالداية لهذه الفكرة أو استنهاض أصحاب الأعمال للعمل بها ان حوالا اتجاه طبيعي يحتمه انتشار التلميم وكثرة المتعلمين ووجود نواح متعددة للنشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري في البلاد .

إذن لن يكون التفكير في وسائل تشريعية لتأييد ما تقدم إلا نتيجة عادية لهذا التطور حتى تفتح في وجوه المصريين سبل الاستخدام كافة وتمتد إلى جميع الشركات التي تتخذ من مصر ميدانا لاستخدام أموالها كلها أو بعضها ولا تكون منحصرة فيما يجرد من الشركات بل تمتد إلى ما كان منها موجودا ، بذلك يتمكن المصريون من مشاركة الأجانب في الاضطلاع بالأعمال العامة لتوثيق الصلات ويزداد التعاون بينهم ، وتعطى لأصحاب الأعمال الفرصة لإظهار حسن نيتهم ومسايرتهم لتطور الحياة الاجتماعية في البلاد كما أن إعهداد الشبان المصريين للقيام بالأعمال الفنية في المنشآت الكبرى يعقب فوائد مادية تعود على أصحاب الأعمال بحساب الفوائد الأدبية المشار إليها ، إذ أ- كثيرا منهم أدرك أهمية ذلك الإعداد عند ما نشبت الحرب واضطر كثير من الفنانين الأجانب إلى ترك البلاد على حين بفاة ، بحالة كادت تؤدي إلى إغلاق بعض المصانع ، أضف إلى ذلك اعتدال المرتبات التي يأخذها المصريون وما يتركه استخدامهم من الأثر لدى بنى وطنهم وهم عملاء هذه المنشآت .

وإذا أصبحت الحرب سببا في إضعاف نشاط بعض المنشآت ولا سيما الشركات التي تقوم بالمقاولات العامة كالمقاولات الحكومية ، وقد كانت تهمص لها في أوقات السلم مبالغ طائلة فاختصت مثلا وزارة الأشغال في ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩ بـ (٧,٥٣٢) - احتاجت من ناحية أخرى إلى جهود الشبان في التجنيد في الأسلحة المختلفة المستحدثة وفي الصاعات الحربية وفي أعمال الصيانة .

يرى بعض المفكرين أن يشتغل الشبان بأنفسهم في الأعمال الحرة ، غير أن الاستقراء دل على أن الاشتغال على هذا الوجه قاصر على الحقوقيين إذا ما زاولوا المحاماة ، وعلى بعض خريجي الزراعة المتوسطة ، ويمرر ذلك في أوربا أيضا إذ أن من يخرج من الكليات لا يقدم على الاشتغال بالأعمال الحرة لحسابه الخاص بعد التخرج مباشرة بل يلتحق بشركة تجارية أو صناعية حيث يشتغل فيها بعض الزمن وفيها يكسب الخبرة العملية ومنها ينتقل إذا صادفه الحظ إلى ميدان الأعمال الحرة لحسابه الخاص . فيستنتج مما سبق أنه ليس أمام الشبان بعد خروجهم من المعاهد العلمية إلا طريقان إما أن يلحقوا بالمنشآت الحرة وهي الطريق الطبيعي بعد أن يهيأ لهم ، أو يلتحقوا بوظائف الحكومة .

وعلى ذلك فيجب التقريب بين الاشتغال بالمنشآت الحرة والاشتغال بالحكومة سواء في طريقة الالتحاق أو في المعاملة ، ويرتب على هذا التماثل ما يأتي :

- (١) يبعث في الشبان النشاط والاعتداد على النفس .
- (٢) يرفع أمامهم مستوى الأعمال الحرة ويخفف من غلواء بعضهم .
- (٣) يساعد على أن يكون التعيين في وظائف الحكومة دوريا وسريعا فلا نجد متعطلين أقلهم قضي وطاره وأكثرهم ينتظر ، ودؤلاء المشظرون مع الزمن ينتقلون من عاطلين إلى غير صالحين للعمل .

إعداد الشبان المتعلمين :

رأينا في مستهل البحث الزيادة السريعة في عدد المتعلمين ، ولكي نأخذ صورة واضحة ، يكفي أن نقارن عدد من تخرج من بعض المعاهد في العام الدراسي ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بعدد طلبة السنة الأولى بها لعام ١٩٣٨ فستجد أن العدد في كلية الحقوق والآداب والطب والعلوم والهندسة ومدارس التجارة المتوسطة ومدارس الزراعة المتوسطة والفنون والفتناعات على التوالي ٢٠٨ متخرجا و ١٠٥٠ مستجدا و ٦١ متخرجا و ٥٨٩ مستجدا و ١٠٧ متخرجا و ٢٠١ مستجدا و ٢٦ متخرجا و ٧٨ مستجدا و ١٥٤ متخرجا و ٢٣٣ مستجدا ولا شك أن الخير في أن يقترن الاقبال على التعليم بالتوازن بين العرض والطلب ، إذ أن العرض يزيد جدا على الطلب من متخرجي الآداب والحقوق والتجارة وكلية الهندسة قسم مدني (هذا العام فقط) بينما يقل جدا في كلية الهندسة بالأقسام الأخرى ، ويكاد ينعدم العرض في الصيدلة وفي بعض أقسام كلية العلوم إذ أن المتخرجين منهم يلحقون بوظائف الحكومة .

وكذلك يجب استكمال بعض ما ينقص الشبان المتعلمين من مؤهلات خاصة ، إما لأنها مما لا يطلب توفرها لديهم قبل اتجاههم الى المنشآت الحرة ، وإما لأنها مما لا يدخل في نطاق الدراسة وإنما مجالها التمرين العملي أو الجهد الشخصي للطالب .

ولا غشاضة في هذا ، وقد رأينا أن بعض البلاد الأوربية التي خطت في البرامج العلمية خطوات واسعة والتي اعتاد شبانها أن يشتغلوا بالأعمال الحرة ، تجعل من مهمة الادارات الاحصائية التي أنشأتها للبطالة القيام بتمرين الشبان ، حتى غير المنتهين من الدراسة كما في فرنسا ، أو القيام بإعداد علمي تكميلي للعاطلين كما في الولايات المتحدة .

و يمكن تلخيص ملاحظات بعض أرباب الأعمال فيما يأتي :

١ — أكثر الوظائف بالمنشآت الحرة هي الكتابية ، ويكفي لشاغلها إجادة لغة أجنبية والكتابة على الآلة الكاتبة ومعلومات عامة ، ولم تتوافر هذه المؤهلات لدى خريجي المدارس الثانوية المصرية رغم أن نسبة المتعلمين من حملة الشهادة الثانوية الى مجموعهم كنسبة ٧ : ١٩

٢ — الضعف في التمرين العملي ، وهذه ظاهرة ملموسة سواء في خريجي المعاهد التجارية أو الصناعية وربما كانت العودة الى اشتراط تمرين ستة أشهر متوالية على الأقل للحصول على الشهادة كفيلا بازالته .

٣ — في الوظائف الحاسبية بجانب الضعف في اللغات الأجنبية عدم الاهتمام بالمائل للعملية كالاختزال والآلة الكاتبة والجداول الاحصائية وتحضير الميزانيات .

٤ — في الوظائف الزراعية لوحظ وجوب العناية بالكيمياء الزراعية وأعمال المساحة .

٥ — في الوظائف الهندسية تجب العناية بهندسة التعدين ورفع مستوى مدرسة الهندسة التطبيقية إذا ظل عدد خريجي قسم الميكانيكا والكهرباء بكلية الهندسة محدودا .

٦ — إدخال بعض الصناعات والفنون كالقزل وتنظيم المعارض ونفخ الزجاج وإصلاح الآلات الدقيقة وما يتصل بالسينما واللاسلكي .

٧ — يجب أن يتوافر في من يتقدم للعمل بالمنشآت الحرة روح الإقدام والحفاظ على المواعيد ومراعاة النظام والرغبة في التضحية في البداية سواء من حيث مكان العمل أو المرتب .

ومن الانصاف أن نقدر أن كثيرا من الملاحظات السابقة يمكن أن يتغلب عليها خارج برامج الدراسة ، لأن المناهج العلمية لا يطلب منها سواء في مصر أو في غيرها أن تفي بجميع الرغبات . وقد يكون الاتجاه أثناء الدراسة إلى الجمعيات العلمية والرحلات والاستفادة من حسن استخدام الاجازات السنوية واتصال المشرفين على المعاهد برجال الأعمال اتصال تراور وتعارف واشتراك في الرأي — كل هذه لوبذلت إزاءها العناية المرجوة لآمنت بأحسن النتائج .

أما بعد الدراسة فينتقل الاتجاه من تزويد المتخرجين بكثير من المعارف الضرورية إلى أندية الخريجين واتحاداتهم وجمعياتهم تخليق بها أن تضيف إلى أغراضها الاجتماعية أغراضا ثقافية وعلمية ، وواجب على الإخصائين من أعضاء هذه الجماعات ألا يرضوا بمعلوماتهم وفتونهم على زملائهم من الأعضاء فيدأوا بها إليهم في نظام مرسوم وطريق ميسور ولا تقف

مجهودها على هذا ، بل توالى الاتصال برجال الأعمال ليتعرفوا بأعضائها ويتبادلوا معهم الآراء ويكون ذلك بإقامة محافل ومآدب ومعارض تتصل بالطابع العلمى أو الفنى لهذه الجماعات .

ولا شك أنه لو أحكمت الصلات بين طلاب المعاهد ولا سيما الفرق النهائية وبين القاطنين بالتعليم وبين الحريجين وبين أرباب الأعمال لجنبنا من هذه الصلات خيرا وفيها .
ويوجد عامل فعال في مقاومة ما يؤخذ على المناهج، وهو الإقبال على المعاهد الليلية. وإننا نلص ما تؤديه المعاهد الليلية لأجنبية المنتشرة في مصر واسكندرية وبعض العواصم من الجهود في ترويد الناشئة بما فاتهم الحصول عليه في المدارس العادية ولكن أكثر المقبلين عليها من غير المصريين .

فاذا ما أقبل المصريون على هذه المعاهد الأجنبية الليلية ، وأقبل ذوو الثقافة العالية منا على إنشاء معاهد ليلية غير حكومية قد تكون أكثر ملاءمة لنا وتشيا مع ثقافتنا ، لو تم هذا لأعينا وزارة المعارف من مسئولية كبيرة، من الحق أن نعفيها منها .

غير أن الوسائل السابقة قد لا تقضى على الصعوبة التي يلاقها الشبان إزاء اللغات الأجنبية، وذلك لأن المؤسسات الهامة في البلاد هي التي يقوم بها الأجانب ، ولؤلؤاء لغات متعددة وقد لا تجد عددا يتناسب مع عدد العاطلين يمكنه أن يجيد إجادة تامة إحدى هذه اللغات بدرجة تماثل اتقان الأجانب أنفسهم أو من نشأ في بيتهم، وهذه حالة قل أن يكون لها نظير في دولة أخرى حيث لا تتطلب مؤسسة في دولة من أحد المرطلقين أن يجيد لغة غير التي تراول فيها عملها .

وعلى ذلك فيجب العمل بشتى الوسائل على تعميم استعمال اللغة العربية وتشجيع الاقبال على تعلمها والاستعانة بمن يعرفها، وذلك بشتى الوسائل الودية أو الادارية أو التشريعية، لأنها فضلا عن أنها اللغة الرسمية للبلاد فهي اللغة التي يتكلم بها الجمهور وهم عملاء المنشآت الحرة .

ولا شك أن التطور الاجتماعى واهتمام الحكومة والمواطنين بهذا الموضوع وإقبال الأجانب على مساعدتهم في هذا الاتجاه يزيد الاتصال بينهم وبين المصريين، ويوسع نطاق التعاون الذى قد يصل إلى الاندماج، وسيكون لذلك - فيما بعد - أثره فى أن تتناول اللغة العربية جميع المرافق والمعاملات فى المستقبل القريب .

هذا بعض الملاحظات التي يمكنت من الوقوف عليها عن الشبان المتعلمين بعد انتقالهم من دور التعليم إلى ميدان العمل ، ولا شك أن هذا الموضوع لا يزال صالحا لأن يكون موضع أبحاث ودراسات كثيرة خالقة أن يعنى بها كل من يمارس بحث المسائل الاجتماعية كي يتسنى الوصول إلى نتائج وحلول مؤسسة على دعائم قوية من البحث العلمى الصحيح :

ابراهيم الغطريفى